



www.mecsj.com/ar

المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSJ)

العدد الثاني والعشرون (شباط) 2020

ISSN: 2617-9563

مختلف الحديث عند الشيخ عبدالعزيز بن باز في أحاديث العقيدة من خلال كتابه (مجموع الفتاوى)

صالح عبيد موسى الزبيدي

درجة الماجستير، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

Saleh-0552846133@hotmail.com

ملخص البحث:

اشتمل البحث على أربعة مطالب:

- المطلب الأول: مختلف الحديث في الرقى.
- والمطلب الثاني: مختلف الحديث في الطيرة.
- والمطلب الثالث: مختلف الحديث في العدوى.
- والمطلب الرابع: مختلف الحديث في صفة اليد لله سبحانه وتعالى.

وجملة هذه الأحاديث التي تطرّق لها الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله مما يوحي ظاهرها التعارض ، تبين من خلال البحث عدم تعارضها وإمكان الجمع بينها، كما تبين صحة ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله في الجمع بينها، والحمد لله.

فقد اتضح أن الرقية جائزة إذا لم يكن فيها شرك أو توسل بغير الله أو نحو ذلك، وأن الشؤم المذكور في المرأة والدابة والفرس إنما هو واقع فيمن تشاءم بها، وأما مسألة العدوى فتبين أن الصحيح أن الأشياء لا تعدي بطبعها وإنما يكون ذلك بتقدير الله، وما جاء في الأمر بالفرار من المجذوم إنما هو من باب العمل بالأسباب، وفي مسألة إثبات أن الله يدين كلاهما يمين، فالمعنى أنها كلتا يديه يمين مباركة لا يعترىها النقص بوجه من الوجوه، وأما من ناحية الاسم فيجوز إطلاق ذلك فتقول اليمين والشمال كما في الحديث.

كما ظهر من خلال البحث عناية الشيخ رحمه الله في الجمع بين الأحاديث والعمل بها جميعاً ما أمكن ذلك ، ولم تكن أقوال الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله بعيدة عن ما ذهب إليه السلف الصالح في التوفيق بين النصوص.

كلمات مفتاحية: الرقى، التمايم، الطيرة، الشؤم .



Abstract:

This research contained four sections:

- First section: different Hadith (narrations) about enchantments (Ruqia).
- Second section: different Hadith (narrations) about pessimism.
- Third section: different Hadith (narrations) about infection.
- Fourth section: different Hadith (narrations) about the description of Allah's Hand.

Also, the different opposed narrations that Sheikh Abdullaziz bin Baz mentioned were after research and revising not against the search purpose and can be considered with other narrations. Sheikh Addullaziz bin Baz may Allah mercy him was right about combining narrations.

It is clear that enchantment (Ruqia) is allowed unless it has polytheism and supplication other than Allah. And the mentioned pessimism about woman, animal and horse were in whoever is pessimistic. In the infection matter, it is clear that things don't infect by itself but is by well of Allah. And regarding running away from leprosy, it is kind of doing means for protection. In addition about proving that Allah's hand are both right, this means that Allah's hands are perfect without flaws. However, it is allowed as a noun to say right or left as Hadith (narration).

Through the research is obvious that Sheikh Abdullaziz bin Baz cared to collect Hadith (narrations) as possible. Also, Sheikh Abdullaziz bin Baz opinions weren't so much different than predecessors in combining narrations.

Keywords: Enchantment (Ruqia), Amulets, Pessimism and Gloominess.



المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين ..
أما بعد

فقد اهتم العلماء قديما وحديثا بالسنة النبوية وأفنوا أعمارهم في خدمتها والذب عنها ، فحفظوها في صدورهم ودونوها في كتبهم وبلغوها للناس عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه " (1) فكانت السنة النبوية محفوظة خالية من العبث والتحريف ، وإن من جهودهم في خدمة السنة والدفاع عنها قديما وحديثا الرد على من يدعي وجود التعارض في النصوص الحديثية ، ليتبين للنظر أن دعوى التعارض باطلة ، وأن ما قد يشكل على البعض من النصوص ويجد فيه تعارضا واختلافا فإنما هو في الظاهر فقط ، وكان من أوائل من كتب في علم مختلف الحديث الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه اختلاف الحديث ، ثم كتب ابن قتيبة كتابه تأويل مختلف الحديث ، وتبعه الإمام الطحاوي رحمه الله فألف كتاب مشكل الآثار ، ولازال علماؤنا حتى اليوم ينافحون عن السنة النبوية المطهرة وينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، ومن أولئك العلماء الجهابذة ما أنا بصدد الكتابة عنه وهو المحدث والفقيه الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله تعالى ، فقد برز الشيخ رحمه الله في فنون عديدة واهتم بشرح الحديث وتخريجه، كما برز رحمه الله في الجمع بين مختلف الحديث والتوفيق بين النصوص لاسيما أحاديث العقيدة ، وقد عازمت أن أجمع آراء الشيخ ابن باز رحمه الله في الأحاديث المختلفة في العقيدة ودراستها ، وأسأل الله أن يلهمني الصواب وأن يهديني طريق الرشاد إنه حسبي ونعم الوكيل .
وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

مشكلة البحث :

بالرغم من عناية الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله بأحاديث العقيدة، إلا أنني لم أقف على من اهتم بآرائه في مختلف أحاديث العقيدة وتصنيفها وبيان مدى موافقته أو مخالفته لآراء غيره من العلماء، فرأيت أن أبحث المسائل التي تطرق لها الشيخ وجمع بينها وأفردها بالدراسة.

(1) سنن أبي داود ، باب فضل نشر العلم ، (3 / 360) ، سنن الترمذي ، باب الحث على تبليغ السماع ، (5 / 33) .

ومن خلال بحثنا الأحاديث المختلفة في العقيدة عند الشيخ ابن باز رحمه الله يمكن أن نجيب على بعض الأسئلة المتعلقة بالبحث، ومن أهمها :

1. هل تحدث الشيخ ابن باز رحمه الله عن الأحاديث المختلفة في العقيدة؟
 2. هل وافق الشيخ قول من سبقه من العلماء في الجمع بين أحاديث العقيدة أم خالفهم؟
 3. هل الراجح كان مع ما ذهب إليه الشيخ ابن باز رحمه أم مع من خالفه من العلماء؟
- سيجيب البحث عن هذه التساؤلات إن شاء الله تعالى.

يهدف البحث إلى تحقيق أمور عدة أهمها :

1. الوقوف على آراء الامام ابن باز رحمه الله وأقواله في الأحاديث التي ظاهرها التعارض في العقيدة وتصنيفها وبيان مدى موافقته أو مخالفته لآراء غيره من العلماء .
2. إظهار التنوع الاجتهادي عند العلماء في التعامل مع مختلف الحديث .
3. إثبات عدم وجود تعارض حقيقي بين النصوص الصحيحة والرد على الشبهات التي أثرت قديما وحديثا
4. هذا البحث هو محاولة مني لإبراز هذا الجانب على وجه الخصوص مما تميز به الإمام عبدالعزيز بن باز رحمه الله وهو عنايته في الجمع بين مختلف الحديث ومشكله وفي باب العقيدة على وجه الخصوص.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية :

- 1 – رسوخ قدم الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله وعنايته رحمه الله بالجواب عن الأحاديث المختلفة ، مما دعاني إلى محاولة إبراز جهود هذا الإمام وإفرادها بالبحث والدراسة .
- 2 – دفع الشبهات التي يشيعها بعض أعداء الدين من خلال بحثهم عن المشكل والمتشابه وإذاعته في أوساط الناس بغرض تشويه الدين والتشكيك في النصوص لاسيما في وقتنا الحاضر .
- 3 – لاشك أن الاشتغال بالنظر في أقوال العلماء وطرقهم في دفع التعارض بين مختلف الحديث ينمي لدى الباحث ملكة في التعامل مع النصوص الحديثية ، ويورث لصاحبه دقة في النظر وعمقا في البحث .
- 4 – المساهمة في إثراء المكتبة الحديثية في مجال بيان مناهج علماء الحديث في مختلف الحديث.



منهج البحث :

سيكون منهجي في هذا الموضوع قائم على ما يلي :

أولاً : المنهج الاستقرائي ، وفيه أعمل على تتبع أقوال الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله في أحاديث العقيدة التي ظاهرها التعارض، والفوائد والإشارات التي يذكرها في الموضوع .

ثانياً : المنهج المقارن ، وفيه أعمل على عرض قول الشيخ ابن باز رحمه الله على أقوال العلماء لمعرفة موافقته لهم أو مخالفتهم في حل الإشكال ودفع التعارض الظاهري بين النصوص الحديثية .

وسيكون المنهج المتبع على النحو التالي :

- 1 – أضع عنواناً مناسباً للنصوص المختلفة في كل مبحث .
- 2 – كتابة النصوص الحديثية مضبوطة بالشكل .
- 3 – أخرج النصوص تخريجاً وافياً من مصادرها الأصلية مقدماً الصحيحين ، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك ، وأما إذا لم يكن في واحد من الصحيحين نظرت إلى من خرّجه من أصحاب السنن الأربعة ثم بقية كتب السنة ، وأنقل حكم أئمة الشأن المتقدمين فالمتأخرين .
- 4 – أقتصر على دراسة النصوص التي يذكرها الشيخ فإن لم يذكرها وإنما أشار إلى وجود أحاديث أخرى معارضة استقصيت تلك الأحاديث جهدي وخرّجتها من مصادرها .
- 5 – أذكر أقوال الشيخ أولاً في المسألة ثم أذكر أقوال العلماء الذين وافقوه في ذلك ثم أذكر أقوال من خالفه
- 6 – أختار القول الراجح مبيناً سبب رجحانه .
- 7 – أوثق الأقوال من مصادرها الأصلية .
- 8 – ضبط الأسماء والكلمات المشكّلة التي يتوهم في ضبطها .
- 9 – أعرّف بالأعلام الواردة أسماؤهم في البحث تعريفاً موجزاً كاشفاً .
- 10 – العناية بغريب اللغة موثقاً للمعنى من كتب اللغة المعتمدة .



المطلب الأول: مختلف الحديث في الرقى

النصوص المختلفة:

النص الأول:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَانِيمَ، وَالتَّوَلَةَ شِرْكَ». (1)

النص الثاني:

عن جابر رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ لِي خَالٌ يُرْقِي مِنَ الْعُقَرَبِ، فَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرُّقَى، قَالَ: فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، وَأَنَا أُرْقِي مِنَ الْعُقَرَبِ، فَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ». (2)

غريب الحديث:

الرُّقَى: "جمع رُقِيَّة، وهي: العُوْذَةُ الَّتِي يُرْقَى بِهَا صَاحِبُ الْآفَةِ كَالْحُمَّى وَالصَّرْعَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآفَاتِ". (3)
التَّمَانِيم: جمع تميمة، وهي: "خُرْزَةٌ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْلِقُهَا فِي الْعُنُقِ وَفِي الْعِصْدِ تَتَوَقَّى بِهَا وَتُظَنُّ أَنَّهَا تَدْفَعُ عَنِ الْمَرْءِ الْعَاهَاتِ وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَظُنُّ أَنَّهَا تَدْفَعُ الْمَنِيَّةَ حِينَئِذٍ". (4)
التَّوَلَةُ: "بِكَسْرِ التَّاءِ وَفَتْحِ الْوَاوِ- مَا يُحِبُّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا مِنَ السَّحْرِ وَغَيْرِهِ". (5)

-
- (1) أخرجه أبوداود: كتاب الطب، باب في تعليق التمانيم (9/4)، حديث رقم (3883)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق التمانيم (1166/2)، حديث رقم (3530)، وصححه ابن حبان في صحيحه (456/13) والحاكم في مستدركه (240/4) والبوصيري في مصباح الزجاجة (76/4) والألباني في السلسلة الصحيحة (648/1).
(2) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (1726/4)، حديث رقم (2199).
(3) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (254/3).
(4) غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (451/1)، وللاستزادة انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (197/1).
(5) النهاية في غريب الحديث والأثر (200/1)، وللاستزادة انظر: غريب الحديث لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (113/1).



قول الشيخ ابن باز في المسألة:

قال الشيخ رحمه الله: "الرَّقَى المنهي عنها هي الرُقَى التي فيها شرك، أو تَوَسَّل بغير الله، أو ألفاظ مجهولة لا يُعرف معناها، أما الرُقَى السليمة من ذلك فهي مشروعة ومن أعظم أسباب الشفاء، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكَاً»⁽¹⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»⁽²⁾ خرجهما مسلم في صحيحه، وقال صلى الله عليه وسلم: «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ»⁽³⁾ ومعناه: لا رقية أولى وأشفى من الرقية من هذين الأمرين⁽⁴⁾، وقد رَقَى النبي صلى الله عليه وسلم ورُقِيَ⁽⁵⁾." (6)

قول من وافقه من العلماء:

قال الإمام الخطابي⁽⁷⁾ -رحمه الله-: "فأما الرقى فالمنهي عنه هو ما كان منها بغير لسان العرب، فلا يُدرى ما هو ولعله قد يدخله سحراً أو كفراً، فأما إذا كان مفهوم المعنى وكان فيه ذكر الله تعالى فإنه مستحب متبرك به، والله أعلم". (8)

وقد وافق الشيخ في هذا الجمع بين الحديثين جماعة من العلماء، مثل: الحافظ ابن بطال⁽⁹⁾، و الإمام أبي الوليد الباجي⁽¹⁰⁾ -رحمهما الله-.

-
- (1) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب لا بأس بالرقي ما لم يكن فيه شرك (1727/4)، حديث رقم (2200)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.
 - (2) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين (1726/4)، حديث رقم (2199)، من حديث جابر رضي الله عنه.
 - (3) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو (126/7)، حديث رقم (5705) من حديث عمران بن الحصيب رضي الله عنه، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (199/1)، حديث رقم (220) من حديث بريدة بن حصيب رضي الله عنه.
 - (4) انظر: معالم السنن (شرح سنن أبي داود) لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي المعروف بالخطابي (226/4).
 - (5) سيأتي ما ورد من رقية النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه، وما ورد من رقية عائشة رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم.
 - (6) مجموع فتاوى ابن باز (381/6).
 - (7) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، أبو سليمان الخطابي، من ولد زيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الإمام العلامة الحافظ اللغوي، صاحب التصانيف، توفي سنة (388هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (26/17).
 - (8) معالم السنن (226/4).
 - (9) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (431/9)، وهو: أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي، ويعرف: بابن اللجام، كان من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة؛ شرح (الصحيح) في عدة أسفار، توفي سنة (449هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (47/18).
 - (10) انظر: المنتقى شرح الموطأ للباجي (258/7)، وهو: سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي، أبو الوليد الباجي، الإمام العلامة الحافظ، ذو الفنون، صاحب التصانيف، أخذ علم الحديث والفقه والكلام، قال القاضي أبو علي الصديقي: ما رأيت مثل أبي الوليد الباجي، وما رأيت أحداً على سمته وهيبته وتوقير مجلسه، توفي سنة (474هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (535/18).



و قال الحافظ ابن حجر العسقلاني⁽¹⁾ -رحمه الله-: "ولا خلاف في مشروعية الفرع إلى الله تعالى والالتجاء إليه في كل ما وقع وما يتوقع، والرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عزَّ هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجسماني وتلك الرقى المنهي عنها التي يستعملها المعزم وغيره ممن يدعي تسخير الجن له، فيأتي بأمور مشتبهة مركبة من حق وباطل يجمع إلى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمردتهم، ويقال: إن الحية لعداوتها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين؛ لكونهم أعداء بني آدم، فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها، وكذا اللديغ إذا رقي بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان، فلذلك كره من الرقى ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان العربي الذي يُعرف معناه؛ ليكون بريئاً من الشرك، وعلى كراهة الرقى بغير كتاب الله علماء الأمة"⁽²⁾.

قول من خالفه من العلماء:

لم أقف على من خالف الشيخ في الجمع بين الحديثين من العلماء، إلا ما نسبته الشوكاني⁽³⁾ للإمامين ابن عبد البر⁽⁴⁾ والبيهقي⁽⁵⁾، حيث قال: "المنهي عنه من الرقى ما يكون قبل وقوع البلاء، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه، ذكره ابن عبد البر والبيهقي"⁽⁶⁾.
والذي وقفت عليه أن الحافظ ابن عبد البر يتحدث عن التمام وليس عن الرقى، فقال: "عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (ما تعلق بعد نزول البلاء فليس من التمام)، وقد كره بعض أهل العلم تعليق التيممة على كل حال قبل نزول البلاء وبعده، والقول الأول أصح في الأثر والنظر"⁽⁷⁾.

-
- (1) هو: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل الكفائي الشافعي، صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري أصله من عسقلان بفلسطين، عالم محدث فقيه أديب ولع بالأدب والشعر فبلغ فيه الغاية، ثم أقبل على الحديث فسمع الكثير، وصارت له شهرة كبيرة، وأصبح حافظ الإسلام في عصره، توفي سنة (852هـ). انظر: الأعلام للزركلي (178/1).
 - (2) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (196/10).
 - (3) هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، وولي قضاءها ومات حاكماً بها، وكان يرى تحريم التقليد، له تصانيف كثيرة، توفي سنة (1250هـ). انظر: الأعلام للزركلي (298/6).
 - (4) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي، أبو عمر القرطبي، الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف الفائقة، وطلب العلم، وأدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنف، ووثق وضعف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان، توفي سنة (463هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (153/18).
 - (5) هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي، أبو بكر البيهقي، الحافظ العلامة، الثبت الفقيه، شيخ الإسلام، وبورك له في علمه، وصنف التصانيف النافعة، التي تقارب ألف جزء مما لم يسبقه إليه أحد، جمع بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث، ووجه الجمع بين الأحاديث، توفي سنة (458هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (163/18).
 - (6) نيل الأوطار (245/8).
 - (7) انظر: التمهيد (164/17).



وأما الحافظ البيهقي فنصَّ عبارته: "والذي روي عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَّةَ شِرْكٌ» فإنما أرادوا -والله أعلم- ما كان من الرقى والتمايم بغير لسان العربية مما لا يُدرى ما هو"⁽¹⁾، وكلام الشيخ ابن باز لا يخرج عما قرره البيهقي، فالله أعلم.

الترجيح:

الذي يتبين من كلام العلماء أنهم لم يختلفوا في مشروعية وجواز الرقى إن كانت من القرآن أو السنة، وكانت بلغة مفهومة، كما أنهم اتفقوا على تحريمها إذا اشتملت على شرك وكفر وكلام غير مفهوم يقوله الراقي. وقد ورد أن عائشة رضي الله عنها رقت النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين⁽²⁾، وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرقى أصحابه⁽³⁾.

المطلب الثاني: مختلف الحديث في الطيرة

النصوص المختلفة :

النص الأول:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيْرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالْذَّارِ، وَالذَّابَةِ»⁽⁴⁾.

النص الثاني:

عَنْ أَبِي حَسَنٍ الْأَعْرَجِ⁽⁵⁾، قَالَ: دَخَلَ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَامِرٍ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَأَخْبَرَاهَا: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الطَّيْرَةُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ»، فَغَضِبَتْ،

(1) السنن الصغير للبيهقي (74/4).

(2) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب في المرأة ترقى الرجل (134/7)، حديث رقم (5751)، ومسلم: كتاب السلام، باب رقية المريض بالمعوذات والنفث (1723/4) حديث رقم (2192)، ولفظ البخاري: «كَانَ يُنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمَعُودَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنَا أَنْفِثُ عَلَيْهِ يَهْنُ، فَأَمْسَحَ بِبَدْنِهِ لِيَرْكَتَهَا».

(3) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم (133/7)، حديث رقم (5744)، ومسلم: كتاب السلام، باب رقية المريض بالمعوذات والنفث (1723/4) حديث رقم (2191)، ولفظ مسلم: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْقِي بِهِذِهِ الرُّقِيَّةَ أَذْهَبَ الْبَاسَ، رَبَّ النَّاسِ، بِبَدَنِكَ الشَّفَاءُ، لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ».

(4) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الطيرة (135/7) حديث رقم: (5753)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (33/7) حديث رقم: (2225).

(5) هو: مسلم بن عبد الله البصري، أبو حسان الأعرج، قال عنه أحمد بن حنبل: مستقيم الحديث، أو مقارب الحديث، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: لا بأس به، توفي سنة (130 هـ). انظر: تهذيب الكمال للمزي (242/33).



فَطَارَتْ شُقَّةٌ مِنْهَا فِي السَّمَاءِ، وَشُقَّةٌ فِي الْأَرْضِ، وَقَالَتْ: وَالَّذِي أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى مُحَمَّدٍ مَا قَالَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ، إِنَّمَا قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْطِيرُونَ مِنْ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

غريب الحديث :

الطَّيْرَةُ: "بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِ اليَاءِ، وَقَدْ تُسَكَّنُ: هِيَ التَّشَاوُؤُ بِالشَّيْءِ. وَهُوَ مَصْدَرُ تَطَيَّرَ، وَأَصْلُهُ فِيمَا يُقَالُ: النَّطِيرُ بِالسَّوَانِحِ وَالْبَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ وَالطَّبَّاءِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَانَ ذَلِكَ يَصُدُّهُمْ عَنْ مَقَاصِدِهِمْ، فَفَقَاهُ الشَّرْعُ، وَأَبْطَلَهُ وَنَهَى عَنْهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي جَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ"⁽²⁾.

قول الشيخ ابن باز في المسألة :

قال رحمه الله: "الطيرة نوعان: الأول من الشرك وهي التشاؤم من المرنيات أو المسموعات، فهذه يقال لها: طيرة وهي من الشرك ولا تجوز، الثاني: مستثناة وهذا ليس من الطيرة الممنوعة؛ ولهذا في الحديث الصحيح: «الشؤم في ثلاث: في المرأة، وفي الدار، وفي الدابة»⁽³⁾، وهذه هي المستثناة وليست من الطيرة الممنوعة؛ لأن بعضهم يقول: إن بعض النساء أو الدواب فيهن شؤم وشر بإذن الله، وهو شر قدرى، فإذا ترك البيت الذي لم يناسبه، أو طلق المرأة التي لم تناسبه، أو الدابة أيضا التي لم تناسبه فلا بأس فليس هذا من الطيرة"⁽⁴⁾.

(1) أخرجه أحمد في مسنده: (6074/11) برقم: (25807)، والحاكم: كتاب التفسير، خصوصيات أمته صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة (479/2) حديث رقم: (3809)، والبيهقي في سننه الكبير: كتاب القسم، باب العيافة والطيرة والطرق (140/8) برقم: (16621)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (104/5): "رجاله رجال الصحيح". وأصل الحديث في الصحيحين، بلفظ: «إِنَّمَا الشَّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ، وَالْأَنْثَى» أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا عدوى (138/7) برقم (5772)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (33/7) برقم (2225).

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر (152/3)، وللاستزادة انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (48/2).

(3) سبق تخريجه.

(4) مجموع فتاوى ابن باز (98/25).



قول من وافقه من العلماء :

وافق الشيخ جماعة من العلماء في الجمع بين الحديثين كالإمام مالك رحمه الله، فقد فسّر الحديث على ظاهره كما ذكر ذلك المازري⁽¹⁾ رحمه الله، فقال: "وأما ما ذكره: الشؤم في الدار والمرأة والفرس فإن مالكا -رضي الله عنه- أخذ هذا الحديث على ظاهره، ولم يتأوله"⁽²⁾،

وهو وقوع الشؤم في الثلاثة الأمور المذكورة في الحديث، وروى أبو داود عن ابن القاسم⁽³⁾ عن مالك أنه سئل عن حديث أبي هريرة فقال: "كم من دار سكنها ناس فهلكوا، ثم سكنها آخرون فهلكوا، فهذا تفسيره فيما نرى"⁽⁴⁾، والله أعلم⁽⁵⁾.

وإلى هذا القول ذهب الخطابي⁽⁶⁾، والنووي وذكر أن كثيراً من العلماء ذهب إلى ما ذهب إليه الخطابي⁽⁷⁾، وقال به الطيبي⁽⁸⁾ -رحمهم الله جميعاً-.

(1) هو: محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي، أبو عبد الله المازري المالكي، الشيخ الإمام، العلامة البحر المتفنن، أحد الأذكياء الموصوفين، والأئمة المتبحرين، وكان بصيراً بعلم الحديث، وأقبل على تعلم الطب، حتى فاق فيه، وكان ممن يفتي فيه، كما يفتي في الفقه، توفي سنة (536هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (104/20).

(2) المعلم بفوائد مسلم (179/3).

(3) هو: عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، أبو عبد الله المصري، ويعرف بابن القاسم: فقيه، جمع بين الزهد والعلم، صاحب الإمام مالك، وعن مالك: أنه ذكر عنده ابن القاسم، فقال: عافاه الله، مثله كمثل جراب مملوء مسكاً، توفي سنة (191هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (120/9).

(4) وقد أول ابن العربي جواب مالك، فقال في عارضة الأحوزي (282/10): "وقد روي أن مالكا رحمه الله حمل هذا الحديث على ظاهره، فقال -حين سئل عنه-: (رب دار سكنها قوم فهلكوا، وسكنها آخرون بعدهم فهلكوا)، ولا شك إلا أنه أشار إلى دار مكمل التقدم ذكرها، وليس هذا من إضافة الشؤم إلى الدار ولا تعليقه بها، وإنما هو عبارة عن جري العادة فيها، فيخرج المرء عنها صيانة لا اعتقاده عن التعليق بباطل والاهتمام بغيرهم وعن هذا وقع الخبر"، وقد نقل الحافظ ابن حجر هذا القول وعقب عليه بقوله: "والأولى ما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك، وهو نظير الأمر بالفرار من المجذوم مع صحة نفي العدوى والمراد بذلك: حسم المادة وسد الذريعة؛ لنلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة فيقع في اعتقاد ما نهى عن اعتقاده فأشير إلى اجتناب مثل ذلك". فتح الباري (62/6).

(5) أخرجه أبو داود في سننه: (28/4).

(6) انظر: معالم السنن (236/4).

(7) انظر: شرح النووي على مسلم (221/14)، والنووي هو: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الشيخ الإمام العلامة، شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين وحجة الله على اللاحقين، والداعي إلى سبيل السالفين، ألف وصنّف وشرح في فنون شتى، محرر مذهب الشافعي ومهذب وضابطه ومرتبته، أحد العباد والعلماء الزهاد، توفي سنة (676هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى للصبكي (395/8).

(8) انظر: الكاشف عن حقائق السنن (2984/9)، والطيبي هو: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره، وكان شديد الرد على المبتدعة، ملازماً لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعاً، ضعيف البصر، توفي سنة (743هـ). انظر: الأعلام للزركلي (256/2).



وقال ابن القيم⁽¹⁾ -رحمه الله- بعد عرضه الأقوال في الجمع بين الحديثين: "إخباره صلى الله عليه وسلم بالشؤم أنه يكون في هذه الثلاثة ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها، وإنما غايته إن الله سبحانه قد يخلق منها أعياناً مشؤمة على من قاربها وسكنها"⁽²⁾.

ورجّح ابن قاسم⁽³⁾ أن الشؤم يقع حقيقة على من تشاءم بها دون من توكل على الله سبحانه، فقال: "وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس»⁽⁴⁾ ونحوه فالمراد لمن يتشاءم بها، فيكون شؤمها عليه"⁽⁵⁾.

قول من خالفه من العلماء:

خالف الشيخ في الجمع بين الحديثين جماعة من العلماء، ولهم في ذلك طرق:
الطريق الأولى: إنكار حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتضمن إثبات الشؤم في المرأة والدابة والدار، وهو قول الطحاوي⁽⁶⁾ -رحمه الله-، حيث قال: "وقد روي عن عائشة رضي الله عنها إنكارها لذلك، وإخبارها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك إخباراً منه عن أهل الجاهلية أنهم كانوا يقولونه غير أنها ذكرته عنه عليه السلام بالطيرة لا بالشؤم، والمعنى فيهما واحد، وإذا كان ذلك كذلك كان ما روي عنها مما حفظته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إضافته ذلك الكلام إلى أهل الجاهلية أولى مما روي عن غيرها فيه عنه صلى الله عليه وسلم؛ لحفظها عنه في ذلك ما قصر غيرها عن حفظه عنه فيه، فكانت بذلك أولى من غيرها، لا سيما وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفي الطيرة"⁽⁷⁾.

(1) هو: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرْعِي، ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله الدمشقيّ: من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق، كان حسن الخلق محبوباً عند الناس، أغري بحب الكتب، فجمع منها عدداً عظيماً، وكتب بخطه الحسن شيئاً كثيراً. وألف تصانيف كثيرة، توفي سنة (751هـ). انظر: الأعلام (56/6).

(2) مفتاح دار السعادة (257/2).

(3) هو: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني نسباً، أبو عبد الله النجدي، فقيه حنبلي من أعيانهم في نجد، أُلِع في أوليته بالتاريخ والأنساب والجغرافية ووقعت له قضية بسبب التاريخ، فأحرق كثيراً من أوراقه، سافر من أجل البحث عن فتاوى ابن تيمية إلى بلاد كثيرة حتى جمعها في ثلاثين مجلداً، توفي سنة (1392هـ). انظر: الأعلام (336/3).

(4) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة (7/ 8) برقم: (5094)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (34/ 7) برقم: (2225).

(5) حاشية كتاب التوحيد ص(216).

(6) هو: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري، أبو جعفر الطحاوي الحنفي، الإمام العلامة، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيها، صاحب التصانيف، وبرز في علم الحديث وفي الفقه، وتفقه بالقاضي أحمد بن أبي عمران الحنفي، وجمع وصنف، توفي سنة (321هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (27/15).

(7) شرح مشكل الآثار (252/2).



وإلى هذا القول ذهب ابن قتيبة⁽¹⁾ -رحمه الله- فقال: "وأما الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الشؤم في المرأة والدار والداية»، فإن هذا حديث يتوهم فيه الغلط على أبي هريرة، وأنه سمع فيه شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعه⁽²⁾.

وقال ابن عبد البر -رحمه الله-: "قَوْل رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وسلم: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ» كان في أول الإسلام خبراً عمّا كانت تعتقده العرب في جاهليتها على ما قالت عائشة، ثم نُسخ ذلك وأبطله القرآن والسُّنن، ولما استحکم الإسلام وكَمُل قال لأُمته: «لا عدوى ولا طيرة»⁽³⁾.

الطريق الثانية: إثبات كلا الحديثين، ونفي معنى الشؤم، وحمل رواية: «إن يكن الشؤم...» على أنها تؤيد عدم وجوده في الحقيقة، ولو كان فإنه إلى هذه الثلاث أولى وأقرب، قال أبو جعفر الطبري⁽⁴⁾ -رحمه الله-: "وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس» فإنه لم يثبت بذلك صحة الطيرة، بل إنما أخبر صلى الله عليه وسلم أن ذلك إن كان في شيء ففي هذه الثلاث، وذلك إلى النفي أقرب منه إلى الإيجاب؛ لأن قول القائل: إن كان في هذه الدار أحد فزيد، غير إثبات منه أن فيها زيداً، بل ذلك من النفي أن يكون فيها زيد أقرب منه إلى الإثبات أن فيها زيداً"⁽⁵⁾، وإلى هذا ذهب القاضي عياض⁽⁶⁾، والعيني⁽⁷⁾ -رحمهما الله-.

-
- (1) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب الدينوري وقيل: المروزي. وكان ثقة ديباً فاضلاً، وهو صاحب التصانيف المشهورة، والكتب المعروفة منها: غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وغير ذلك، توفي سنة (276هـ). انظر: تاريخ بغداد للخليفة البغدادي (411/11).
- (2) تأويل مختلف الحديث ص (170).
- (3) التمهيد (290/9-291)، وقد نقل ابن العربي هذا القول وعقب بأن هذا القول ساقط؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يُبعث ليُخبر عن الناس وما يعتقدونه، وإنما بُعث ليُعلم الناس ما يلزمهم أن يعلموه ويعتقدوه. انظر: المسالك في شرح موطأ مالك (545/7).
- (4) هو: محمد بن جرير بن يزيد بن غالب أبو جعفر الطبري: إمام المفسرين، ولد بطبرستان، وبدأ في طلب العلم في السادسة عشرة من عمره، ثم رحل إلى بغداد واستقر فيها، بعد أن زار عدة بلدان، أثنى العلماء على الطبري كثيراً، فقالوا: إنه ثقة عالم، أحد أئمة أهل السنة الكبار، يؤخذ بأقواله، ويُرجع إليه لسعة علمه، وسلامة منهجه، له: (جامع البيان عن تأويل أي القرآن) المشهور بين الجمهور بتفسير الطبري، وهو أول تفسير كامل وصل إلينا، أفاد منه كل من جاء بعده، ولهذا عدّ العلماء الطبري أبا التفسير، توفي الطبري في بغداد سنة: (310هـ). انظر: تاريخ بغداد (548/2).
- (5) تهذيب الآثار مسند علي (34/3).
- (6) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (148/7)، وهو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي، المعروف بالقاضي عياض الأندلسي: هو من أهل العلم والتقن والذكاء والفهم، استقضى بسببته مدة طويلة، حمدت سيرته فيها، ثم نُقل عنها إلى قضاء غرناطة، ثم إلى قرطبة، وكان إماماً للحديث في وقته، وأعرف الناس بعلمه، وبالنحو، واللغة، وكلام العرب، وأيامهم، وأنسابهم، توفي سنة (544هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (212/20).
- (7) انظر: عمدة القاري (151/14)، وهو: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد الحنفي، بدر الدين العيني: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين، أصله من حلب ومولده في عينتاب (والتيها نسبته) أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، ترك الوظائف الحكومية وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة سنة (855هـ). انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (286/7).



وقال المباركفوري⁽¹⁾ - رحمه الله -: "ومعنى هذا الحديث: إن فُرِض وجود الشؤم يكون في هذه الثلاثة، والمقصود منه: نفي صحة الشؤم ووجوده على وجه المبالغة، فهو من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم: «لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين»⁽²⁾، فلا ينافيه حينئذ عموم نفي الطيرة في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى ولا طيرة»⁽³⁾." (4)

الطريق الثالثة: تفسير الشؤم بغير معناه الحقيقي، وحمله على معنى مجازي، قال الخطابي - رحمه الله -: "وقيل: إن شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، وشؤم المرأة أن لا تلد، وشؤم الفرس أن لا يُغزى عليه".⁽⁵⁾ وقال الطيبي - رحمه الله -: "الشؤم في الأحاديث المستشهد بها محمول على الكراهية التي سببها ما في الأشياء من مخالفة الشرع أو الطبع، كما قيل: شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة عدم ولادتها وسلطنة لسانها ونحوهما، وشؤم الفرس أن لا يُغزى عليه، وقيل: حرانها وغلاء ثمنها، فشؤمها عدم موافقتها له شرعاً أو طبعاً"⁽⁶⁾.

الترجيح:

الراجح -والعلم عند الله- بعد عرض الأقوال: هو ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله موافقة لما تقدم من أقوال العلماء في أن هذه الثلاثة هي أسباب يقدر الله تعالى بها الشؤم واليمن، وهو - أي الشؤم بهذه الثلاثة - لا يلحق إلا من تشاءم بها، فيكون شؤمها عليه، وأما من توكل على الله ولم يتشاءم ولم يتطير، لم تكن مشؤومة عليه، ويدل على ذلك حديث أنس رضي الله عنه: «الطيرة على من تطير»⁽⁷⁾.

(1) هو: عبد الرحمن المباركفوري، أبو العلا: عالم مشارك في أنواع من العلوم، ولد في بلدة مباركفور من أعمال أعظمكره من بلاد الهند، ونشأ بها، وقرأ العلوم العربية والمنطق والفلسفة والهيئة والفقه وأصول الفقه على علماء كثيرين، توفي سنة (1353هـ). انظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة (166/5).

(2) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى (7 / 13) برقم: (2188).

(3) سبق تخريجه.

(4) تحفة الأحوذى (91/8).

(5) معالم السنن (236/4).

(6) الكاشف عن حقائق السنن للطبيي (2984/9).

(7) أخرجه ابن حبان: كتاب العدوى والطيرة والفأل، ذكر الخبر الدال على أن الطيرة تؤذي المتطير خلاف ما تؤذي غير المتطير (492/13) حديث رقم: (6123)، وقال ابن حجر: "في صحته نظر". انظر: فتح الباري (71/6).



المطلب الثالث: مختلف الحديث في العدوى

النصوص المختلفة:

النص الأول:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ»⁽¹⁾.

النص الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ، وَفِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ»⁽²⁾.

غريب الحديث:

لَا عَدْوَى: "الْعَدْوَى: اسْمٌ مِنَ الْإِعْدَاءِ، كَالرَّغْوَى وَالْبَقْوَى، مِنَ الْإِرْعَاءِ وَالْإِبْقَاءِ، يُقَالُ: أَعْدَاهُ الدَّاءُ يُعْدِيهِ إِعْدَاءً، وَهُوَ أَنْ يُصِيبَهُ مَثَلُ مَا بِصَاحِبِ الدَّاءِ"⁽³⁾.

لَا طَيْرَةَ: "الطَّيْرَةُ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ، وَقَدْ تُسَكَّنُ: هِيَ التَّشَاؤُمُ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مَصْدَرُ تَطَيَّرَ، يُقَالُ: تَطَيَّرَ طَيْرَةً، وَتَخَيَّرَ خَيْرَةً، وَلَمْ يَجِءْ مِنَ الْمَصَادِرِ هَكَذَا غَيْرُهُمَا، وَأَصْلُهُ فِيمَا يُقَالُ: التَّطَيَّرُ بِالسَّوَانِحِ وَالْبَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ وَالطَّبَائِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَانَ ذَلِكَ يَصُدُّهُمْ عَنْ مَقَاصِدِهِمْ"⁽⁴⁾.

لَا هَامَةَ: الْهَامَةُ: "اسْمٌ طَائِرٍ -وَهُوَ الْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ- وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَشَاءَمُونَ بِهَا، وَهِيَ مِنْ طَيْرِ اللَّيْلِ، وَقِيلَ: هِيَ الْبُومَةُ، وَقِيلَ: كَانَتْ الْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ رُوحَ الْقَتِيلِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ بِنَّارِهِ تَصِيرُ هَامَةً، فَتَقُولُ: اسْقُونِي، فَإِذَا أُدْرِكَ بِنَّارِهِ طَارَتْ، وَقِيلَ: كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ عِظَامَ الْمَيِّتِ، وَقِيلَ: رُوحَهُ، تَصِيرُ هَامَةً فَتَطِيرُ"⁽⁵⁾.

لَا صَفَرَ: "كَانَتْ الْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ فِي الْبَطْنِ حَيَّةً يُقَالُ لَهَا: الصَّفَرُ، تُصِيبُ الْإِنْسَانَ إِذَا جَاعَ وَتُوذِيهِ، وَأَنَّهَا تُعْذِي، فَأَبْطَلُ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهِ النَّسِيءَ الَّذِي كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ تَأْخِيرُ الْمُحَرَّمِ إِلَى صَفَرٍ، وَيَجْعَلُونَ صَفَرَ هُوَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ، فَأَبْطَلَهُ"⁽⁶⁾.

(1) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة (135/7)، حديث رقم (5757)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل (1746/4)، حديث رقم (2223).

(2) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب المجذوم (126/7)، حديث رقم (5707).

(3) النهاية لابن الأثير (192/3)، وللاستزادة انظر: الفائق للزمخشري (399/2).

(4) النهاية لابن الأثير (152/3)، وللاستزادة انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (48/2).

(5) النهاية لابن الأثير (283/5)، وللاستزادة انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (501/2).

(6) النهاية لابن الأثير (35/3)، وللاستزادة انظر: غريب الحديث لابن سلام (25/1).



المَجْدُوم: الجُدَام: دَاءٌ يَعْتَرِضُ فِي الرَّأْسِ يَنْتَشِرُ مِنْهُ الْوَجْهَ، وَقِيلَ: هُوَ دَاءٌ يُصِيبُ الْيَدَ فَيَقْطَعُ أَصَابِعَهُ وَيَنْقُصُ خَلْقَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ قَطَعَتْهُ فَقَدْ جَدَمَتْهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَيَنْقُصُ خَلْقَهُ.⁽¹⁾

قول الشيخ ابن باز في المسألة:

قال الشيخ رحمه الله: "لا منافاة عند أهل العلم بين هذا وهذا، وكلاهما قاله النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: «لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ وَلَا نَوْءَ وَلَا غُولَ»⁽²⁾ وذلك نفي لما يعتقده أهل الجاهلية من أن الأمراض كالجرب تُعْدِي بطبيعتها، وأن من خالط المريض أصابه ما أصاب المريض، وهذا باطل بل ذلك بقدر الله ومشيئته وقد يخالط الصحيح المريض المجذوم ولا يصيبه شيء، كما هو واقع ومعروف، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأل عن الإبل الصحيحة يخالطها البعير الأجر بفتجرب كلها؟ قال له عليه الصلاة والسلام: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟»⁽³⁾، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «فَرٍّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ»⁽⁴⁾، وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»⁽⁵⁾، فالجواب عن ذلك: أنه لا يجوز أن يعتقد العدوى، ولكن يشرع له أن يتعاطى الأسباب الواقية من وقوع الشر، وذلك بالبعد عن أصيب بمرض يخشى انتقاله منه إلى الصحيح بإذن الله عز وجل كالجرب والجذام، ومن ذلك عدم إيراد الإبل الصحيحة على الإبل المريضة بالجرب ونحوه توقياً لأسباب الشر، وحذراً من وساوس الشيطان الذي قد يملي عليه أنما أصابه أو أصاب إبله هو بسبب العدوى»⁽⁶⁾.

(1) انظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي (428/2)، وغريب الحديث للخطابي (310/1)، النهاية لابن الأثير (251/1).
(2) لم أجد بهذا اللفظ، وقد أخرجه مسلم في حديثين: كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح (1742/4)، الحديث الأول من رواية أبي هريرة رضي الله عنه برقم (2220) بلفظ: «لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر»، والحديث الثاني من رواية جابر رضي الله عنه برقم (2222) بلفظ: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا غول».
(3) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا صفر (128/7)، حديث رقم (5717)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح (1742/4)، حديث رقم (2220).
(4) سبق تخريجه.
(5) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح (1742/4)، حديث رقم (2221).
(6) مجموع فتاوى ابن باز (21/6).



قول من وافقه من العلماء:

وافق الشيخ رحمه الله في الجمع بين الحديثين جماعة من العلماء، وقالوا بقوله، بحيث حملوا أحاديث نفي العدوى لما كان يعتقد أهل الجاهلية من أن الأمراض كالجرب تعدي بطبعها، وأن من خالط المريض أصابه ما أصاب المريض، وحملوا أحاديث الأمر باجتنب المجذوم والفرار منه على الاحتياط والأخذ بالأسباب الواقية من المرض.

قال النووي رحمه الله: "وطريق الجمع أن حديث: «لَا عَدْوَى»⁽¹⁾ المراد به: نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقد أن المرض والعاهة تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى، وأما حديث: «لَا يُورَدُ الْمُفْرَضُ عَلَى الْمُصِحِّحِ»⁽²⁾ فأرشد فيه إلى مجانية ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره، فنفي في الحديث الأول العدوى بطبعها، ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بقدر الله - سبحانه وتعالى - وفعله، وأرشد في الثاني إلى الاحتراز مما يحصل عنده الضرر بفعل الله وإرادته وقدرته»⁽³⁾.

وقال الزرقاني⁽⁴⁾ رحمه الله: "فأخبر صلى الله عليه وسلم أن ذلك كله بقضاء الله، وقدره، كما دل عليه قوله تعالى: (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب)»⁽⁵⁾، وأما النهي عن إيراد الممرض، فمن باب اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى، وجعلها أسباباً للهلاك، أو الأذى، والعبد مأمور باتقاء أسباب البلاء إذا كان في عافية منها»⁽⁶⁾.
وممن قال بهذا الجمع: البيهقي⁽⁷⁾، وأبو الوليد الباجي⁽⁸⁾، وابن الجوزي⁽⁹⁾، وابن القيم⁽¹⁰⁾ - رحمه الله.

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

(3) شرح النووي على صحيح مسلم (213/14-214).

(4) هو: محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري المالكي، أبو عبد الله الأزهرى: خاتمة المحدثين بالديار المصرية، مولده ووفاته بالقاهرة، ونسبته إلى زرقان (من قرى منوف بمصر) من كتبه: (تلخيص المقاصد الحسنة)، و(شرح البيهقي)، و(شرح موطأ مالك)، توفي سنة (1122هـ). ينظر: الأعلام (184/6).

(5) سورة الحديد، آية رقم (22).

(6) شرح الزرقاني على الموطأ (528/4).

(7) انظر: السنن الصغرى للبيهقي (65/3).

(8) انظر: المنتقى شرح الموطأ (265/7).

(9) انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (472/2)، وهو: عبد الرحمن بن علي القرشي البكري البغدادي، أبو محمد الحنبلي، ابن الجوزي، برع في العلم حتى صار أستاذ الخلافة في دار الخلافة المستعصمية وسفيرها، أنشأ المدرسة الجوزية في دمشق، وقد توفي مقتولاً على يد التتار لما دخلوا بغداد سنة: (656هـ). شذرات الذهب: (278/5).

(10) انظر: زاد المعاد (137/4).



وقد أشار إلى هذا المعنى ابن قتيبة - رحمه الله -، حيث قال - فيما مضمونه⁽¹⁾ - : الأمر بالفرار من المجنوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو لأمر طبيعي وهو انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة، فالمجنوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادثته ومضاجعته، وأما قوله: «لا عَدْوَى»⁽²⁾ فله معنى آخر، وهو أن يقع المرض بمكان كالطاعون فيفر منه مخافة أن يصيبه، لأن فيه نوعاً من الفرار من قدر الله.⁽³⁾

قول من خالفه من العلماء:

خالف الشيخ رحمه الله جماعة من العلماء في طريقة دفع التعارض بين الأحاديث، ولهم في ذلك مسالك مختلفة:

المسلك الأول: نفي العدوى جُمْلَةً، وحمل الأمر بالفرار من المجنوم على رعاية خاطر المجنوم، لأنه إذا رأى الصحيح البدن، السليم من الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته، أورده الحافظ ابن حجر والعيني - رحمهما الله - ولم ينسباه إلى قائله.⁽⁴⁾

المسلك الثاني: حمل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين، فحديث: «لا عَدْوَى»⁽⁵⁾ المخاطب به من قوي يقينه، وصح توكله، بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى، وحديث: «فِرْ مِنَ الْمَجْنُونِ»⁽⁶⁾ المخاطب به من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً لإثباتها، ذكره الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ولم يذكر قائله.⁽⁷⁾

(1) نقلته مختصراً طوله.

(2) سبق تخريجه.

(3) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (167/1)، وقد أشار إلى قول ابن قتيبة: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (160/10)، ثم عقب بقوله: "ولهذا يأمر الأطباء بترك مخالطة المجنوم لا على طريق العدوى، بل على طريق التأثير بالرائحة؛ لأنها تسقم من واطب اشتمامها".

(4) انظر: فتح الباري (160/10)، عمدة القاري (246/21).

(5) سبق تخريجه.

(6) سبق تخريجه.

(7) انظر: فتح الباري (160/10).



المسلك الثالث: العمل بنفي العدوى أصلاً ورأساً، وحمل الأمر بالمجانبة على حسم المادة وسد الذريعة لئلا يحدث للمخالط شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نفاها الشارع، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد⁽¹⁾ -رحمه الله- وتبعه جماعة، فلم يجعل قوله: «لا يُورد مُمرض على مُصِحِّ»⁽²⁾ إثباتاً للعدوى، فقال: "ولكن وجهه عندي -والله أعلم- أنه خاف أن ينزل بهذه الصحاح من أمر الله ما نزل بتلك فيظن المصح أن تلك أعدتها فيأثم في ذلك"⁽³⁾.

المسلك الرابع: أن بين الحديثين عموم وخصوص، فقوله: «لا عدوى» مخصوص بحديث: «فر من المجذوم»، فيكون قوله: «لا عدوى» المراد به إلا من الجذام والبرص والجرب، فكأنه قال: «لا عدوى» إلا ما كنت بينته لكم أن فيه عدوى وطيرة فلا تناقض في الأحاديث على ما وصفناه، قال ابن حجر: "قال القاضي أبو بكر الباقلاني: إثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى، قال: فيكون معنى قوله: «لا عدوى» أي: إلا من الجذام والبرص والجرب مثلاً، قال: فكأنه قال لا يعدي شيء شيئاً إلا ما تقدم تبينني له أن فيه العدوى، وقد حكى ذلك ابن بطلال⁽⁴⁾ أيضاً"⁽⁵⁾.

الترجيح:

أقرب الأقوال هو قول الشيخ، ومن وافقه من العلماء القائلين بأن النفي في العدوى لما كان يعتقد أنه أهل الجاهلية من أن الأمراض كالجرب تعدي بطبعها، وأن من خالط المريض أصابه ما أصاب المريض، وأحاديث الأمر باجتنب المجذوم والفرار منه على الاحتياط والأخذ بالأسباب الواقية من المرض.

(1) هو: القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، أبو عبيد الخراساني البغدادي: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، ولد وتعلم بها، وكان مؤدباً، جمع صنوفاً من العلم، وصنف الكتب في كل فن، وقيل: من الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم: بالشافعي تفقه بحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبأحمد ثبت في المحنة، ولولا ذلك كفر الناس، ويحيى بن معين نفى الكذب عن الحديث، وبأبي عبيد فسر الغريب من الحديث، ولولا ذلك، لاقتحم الناس في الخطأ، توفي سنة (224هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (490/10).

(2) سبق تخريجه.

(3) غريب الحديث للقاسم بن سلام (222/2).

(4) انظر: شرح البخاري لابن بطلال (410/9)، حيث قال: "قال أبو بكر بن الطيب -يعني: الباقلاني-: زعم الجاحظ عن النظام أن قوله عليه السلام: «فر من المجذوم كما تفر من الأسد» معارض قوله عليه السلام «لا عدوى»، قال ابن الطيب: وهذا جهل وتعسف من قائله؛ لأن قوله: «لا عدوى» مخصوص ويراد به شيء دون شيء، وإن كان الكلام ظاهره العموم فليس ينكر أن يخص العموم بقول آخر له أو استثناء، فيكون قوله: «لا عدوى» المراد به إلا من الجذام والبرص والجرب، فكأنه قال: «لا عدوى» إلا ما كنت بينته لكم أن فيه عدوى وطيرة فلا تناقض في هذا إذا رتب الأحاديث على ما وصفناه".

(5) انظر: فتح الباري (160/10).



ويناقش المسلك الأول من مسالك المخالفين: بأن يقال: إنه لا مزية للمجنوم على غيره من أصحاب الآفات، فكل مُصاب مريض إذا رأى سليماً صحيحاً فإنه تعظم مصيبتَه وتزداد حسرتَه، ولم يأت نصٌّ في الفرار منهم، وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْنُونِ»⁽¹⁾، فسندُه ضعيف⁽²⁾.

ويناقش المسلك الثاني: أن هذا المسلك فيه تكلف، إذ لا يمكن جعل مناط الحكم مبنياً على قوة اليقين وضعفه، وذلك لخفائه، ولعدم وجود الدليل المخصص.

كما يناقش المسلك الثالث: بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينفِ العدوى مطلقاً، فقد أثبت تأثيرها وأمرنا بالفرار من المصاب، وعندما سأله أعرابي عن تأثيرها في الإبل الأجر، لم ينفها مطلقاً بل جعل أمره إلى الله، حيث قال له: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟»⁽³⁾.

ويناقش آخر المسالك: بأن دعوى تخصيص العدوى في الآفات الثلاثة المذكورة غير صحيح ولا مسلم بها؛ لأن غيرها من الأمراض تعدي وتنتقل من مريض إلى سليم كالزكام والطاعون ونحوهما.

(1) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطب، باب الجذام (1172/2)، حديث رقم (3543)، وأحمد في المسند (500/3)، حديث رقم (2075).
(2) ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (78/4)، وابن حجر في فتح الباري (159/10).
(3) سبق تخريجه.



المطلب الرابع: مختلف الحديث في صفة اليد لله سبحانه وتعالى

النصوص المختلفة :

النص الأول :

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَطْوِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيُّنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيُّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيُّنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيُّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»⁽¹⁾.

النص الثاني :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمُفْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٍ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَوْ»⁽²⁾.

قول الشيخ ابن باز في المسألة :

قال رحمه الله في الجمع بين الحديثين: "كلها أحاديث صحيحة عند علماء السنة، وحديث ابن عمر مرفوع صحيح، وليس موقوفاً⁽³⁾ وليس بينها اختلاف بحمد الله، فالله سبحانه توصف يداه باليمين والشمال من حيث الاسم، كما في حديث ابن عمر وكتلتاهما يمين مباركة من حيث الشرف والفضل، كما في الأحاديث الصحيحة الأخرى، كما دل على ذلك قوله تعالى: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} ⁽⁴⁾ وقوله صلى الله عليه وسلم: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَاى لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ»⁽⁵⁾، واليمين ضدها الشمال بنص الحديث، والمقصود من الآيات والأحاديث بيان أن الله سبحانه وتعالى له يمين وشمال من جهة الاسم، أما من جهة الفضل فكلتاها يمين مباركة، ليس فيهما نقص بوجه من الوجوه، بل له سبحانه الكمال المطلق، في كل شيء بإجماع أهل السنة والجماعة،

(1) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي (123/9) برقم: (7412)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار (126/8) برقم: (2788)، واللفظ لمسلم.

(2) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر (7/6) برقم: (1827).

(3) قوله رحمه الله: "مرفوع صحيح، وليس موقوفاً"؛ لأن السؤال ورد بهذه الصيغة: ما موقفنا من حديث ابن عمر موقوفاً عند مسلم... إلخ.

(4) سورة الزمر: الآية (67).

(5) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي (124/9) برقم: (7419)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف (77/3) برقم: (993).



وهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأتباعهم بإحسان، كما قال الله عز وجل: ((بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء))⁽¹⁾ (2).

قول من وافقه من العلماء:

وافق الشيخ جماعة من العلماء في الجمع بين الحديثين، بوصف يدي الرحمن باليمين والشمال من حيث الاسم، ووصفهما باليمين من حيث البركة والعطاء.

قال ابن قتيبة -رحمه الله-: "ونحن نقول: إن هذا الحديث صحيح وليس هو مستحيلاً، وإنما أراد بذلك معنى التمام والكمال؛ لأن كل شيء فمياسره تنقص عن ميامنه في القوة والبطش والتمام، وكانت العرب تحب التيامن وتكره التياسر؛ لما في اليمين من التمام وفي اليسار من النقص، ولذلك قالوا: اليُمن والشُّؤم، فالْيُمن: من اليد اليُمنى، والشُّؤم: من اليد الشؤمى وهي اليد اليسرى، وهذا وجه بيّن، ويجوز أن يريد العطاء باليدين جميعاً؛ لأن اليمنى هي المعطية فإذا كانت اليدين يمينين كان العطاء بهما"⁽³⁾.

وممن وافق الشيخ رحمه الله أيضاً: عثمان بن سعيد الدارمي⁽⁴⁾، والإمام أبو يعلى الفراء⁽⁵⁾ -رحمهما الله-. وقال القرطبي⁽⁶⁾ -رحمه الله-: "وقوله في حديث ابن عمر: «ثم يطوي الأرض بشماله» كذا جاء في هذه الرواية بإطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى، ولا يكاد يوجد في غير هذه الرواية، وإنما الذي اشتهر في الأحاديث: «وبيده الأخرى» كما جاء في حديث أبي موسى الأشعري المتقدم، وقد تحرز النبي صلى الله عليه وسلم من إطلاق لفظ الشمال على الله تعالى فقال: «وكلتا يديه يمين»؛

(1) سورة المائدة: الآية (64).

(2) مجموع فتاوى ابن باز (126/25-127).

(3) تأويل مختلف الحديث ص(304).

(4) ينظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (2/697 - 698)، والدارمي هو: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد السجستاني، الحافظ أبو سعيد الدارمي: محدث هراة وأحد الأعلام الثقاة، كان واسع الرحلة طوف الأقاليم ولقي الكبار، أخذ علم الحديث وعلمه عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة، وصنف كتاباً في (الرد على بشر المريسي)، وكتاباً في (الرد على الجهمية)، توفي سنة (280هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (13/319).

(5) ينظر: إبطال التاويلات ص(176)، وهو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، أبو يعلى ابن الفراء: شيخ الحنابلة، وعالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، من أهل بغداد، ارتفعت مكانته عند القادر والقائم العباسيين، وولاه القائم قضاء دار الخلافة والحريم، وحران وحلوان، وكان قد امتنع، واشترط أن لا يحضر أيام الموابك، ولا يخرج في الاستقبالات ولا يقصد دار السلطان، فقبل القائم شرطه، توفي سنة (458هـ). انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (2/193).

(6) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله القرطبي، فقيه مفسر عالم باللغة وُلد في مدينة قرطبة، وقد رحل بعد سقوطها إلى الإسكندرية، ثم إلى صعيد مصر حيث استقر فيه، كان القرطبي عالماً كبيراً منقطعاً إلى العلم منصرفاً عن الدنيا، فترك ثروة علمية تقدر بثلاثة عشر كتاباً ما بين مطبوع ومخطوط، أبرزها: تفسيره الكبير (الجامع لأحكام القرآن الكريم)، وهو تفسير كامل غني فيه بالمسائل الفقهية إلى جانب العلوم الأخرى، و(التذكرة بأحوال الموتى)، و(التذكار في أفضل الأذكار)، و(التقريب لكتاب التمهيد)، توفي سنة: (671هـ). ينظر: الأعلام (5/322).



لئلا يُتوهم نقص في صفة الله تعالى، فإن الشمال في حقنا أضعف من اليمين وأنقص - كما تقدّم -، فنفي النبي صلى الله عليه وسلم عن الله ذلك، لكنه جاء في هذا الحديث كما ترى على المقابلة المتعارفة في حقوقنا، والله تعالى أعلم⁽¹⁾.

وقد ذهب الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في آخر باب من كتاب التوحيد، فقال: "المسألة السادسة: التصريح بتسميتها الشمال، يعني: حديث ابن عمر رضي الله عنه الذي عند مسلم"⁽²⁾. وإلى هذا القول أيضا ذهب العلامة صديق حسن خان -رحمه الله-⁽³⁾.

وقال العلامة ابن عثيمين -رحمه الله- بعد أن حكى اختلاف الرواة في كلمة «شمال»: "إذا كانت لفظة «شمال» محفوظة، فهي عندي لا تنافي «كلتا يديه يمين»؛ لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالنسبة للمخلوق ناقصة عن اليد اليمنى، فقال: «كلتا يديه يمين»، أي: ليس فيها نقص... إلى أن قال رحمه الله: "وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشمال، فليس المراد أنها أقل قوة من اليد اليمنى، بل كلتا يديه يمين، والواجب علينا أن نقول: إن ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنحن نؤمن بها ولا منافاة بينها وبين قوله: «كلتا يديه يمين» كما سبق، وإن لم تثبت، فلن نقول بها"⁽⁴⁾.

(1) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (393/5)

(2) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص(518).

(3) ينظر: قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ص(70)، وهو: محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني القنوجي، أبو الطيّب البخاري: من رجال النهضة الإسلامية المجددين، ولد ونشأ في قنوج (بالهند) وتعلم في دهلي، وسافر إلى بهوپال طلباً للمعيشة، ففاز بثروة وافرة، قال في ترجمة نفسه: (ألقى عصا الترحال في محروسة بهوپال، فأقام بها وتوطن وتمول، واستوزر وناب، وألف وصنف)، وتزوج بملكة بهوپال، ولقب بنواب عالي الجاه أمير الملك بهادر، توفي سنة (1307هـ). انظر: الأعلام للزركلي (167/6).

(4) القول المفيد على كتاب التوحيد (545/2).

قول من خالفه من العلماء :

قال ابن خزيمة⁽¹⁾: "باب ذكر سنة ثامنة تبين وتوضح: أن لخالقنا جل وعلا يدين كلناهما يمينان، ولا يسار لخالقنا عز وجل، إذ اليسار من صفة المخلوقين، فجعل ربنا عن أن يكون له يسار⁽²⁾، مع الدليل على أن قوله عز وجل: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}⁽³⁾ أراد عز ذكره باليدين: اليدين، لا النعمتين كما ادعت الجهمية المعطلة"⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: "نحن نقول: لله جل وعلا يدان كما أعلمنا الخالق البارئ في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم، ونقول: كلتا يدي ربنا عز وجل يمين، على ما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، ونقول: إن الله عز وجل يقبض الأرض جميعاً بإحدى يديه، ويطوي السماء بيده الأخرى، وكلتا يديه يمين، لا شمال فيهما..." إلى أن قال: "جل ربنا وعز أن يكون له يسار؛ إذ كون إحدى اليدين يساراً إنما يكون من علامات المخلوقين، جل ربنا وعز عن شبه خلقه"⁽⁵⁾.

وتبعه في ذلك الإمام الخطابي⁽⁶⁾، والبيهقي، والألباني رحمهم الله جميعاً.

فأما البيهقي: فقد ضعف رواية الشمال في حديث ابن عمر من جهة الإسناد وقال بشذوذها، ثم ضعفها من ناحية المتن فقال -معلقاً على المتن-: "وكيف يصح ذلك؟ وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمى كلتي يديه يميناً، وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين"⁽⁷⁾.

وعلق الشيخ الألباني على كلام البيهقي، فقال: "معنى كلام البيهقي في ذكر «الشمال» في حديث ابن عمر المشار إليه أنه شاذ لمخالفته الثقات الذين لم يذكروا ذلك؛ لا في حديث ابن عمر، ولا في حديث أبي هريرة وغيره، وهذا الحكم بالشذوذ إنما يصح اصطلاحاً فيما لو كان عمر بن حمزة ثقة عند العلماء، لكن الواقع أنه ضعيف؛ كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر وغيره، ووصفه الإمام أحمد بقوله: (أحاديثه مناكير)...

(1) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر النيسابوري، أبو بكر السلمي: الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام إمام الأئمة، صاحب التصانيف، أحد أبرز علماء الحديث، عُني في حديثه بالحديث والفقه، حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، قال عنه الحافظ أبو علي النيسابوري: "لم أر أحداً مثل ابن خزيمة"، وقال الدارقطني: "كان إماماً ثبّتاً، معدوم الظنير"، وقال ابن حبان: "ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا ابن خزيمة فقط"، توفي سنة (311هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (365/14).

(2) وقال الشيخ محمد خليل هراس في تعليقه على كتاب التوحيد لابن خزيمة ص(66): "يظهر أن المنع من إطلاق اليسار على الله عز وجل إنما هو على جهة التأدب فقط؛ فإن إثبات اليمين وإسناد بعض الشؤون إليها كما في قوله تعالى: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}، وكما في قوله عليه السلام: «إِنَّ يَمِينَ اللَّهِ مَلَأَتْ سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»؛ يدل على أن اليد الأخرى المقابلة لها ليست يميناً".

(3) سورة المائدة: الآية (64).

(4) التوحيد لابن خزيمة (159/1).

(5) التوحيد لابن خزيمة (197/1).

(6) ينظر: أعلام الحديث للخطابي (2347/4).

(7) الأسماء والصفات للبيهقي (139/2).



" إلى أن قال: "ومخالفته للثقات بشهادة الإمام البيهقي، وعليه؛ فتكون زيادته المذكورة: «الشمال» منكراً، والله سبحانه وتعالى أعلم"⁽¹⁾.

الترجيح :

القول الذي ذهب إليه الشيخ ابن باز رحمه الله ومن وافقه من العلماء هو الراجح —والعلم عند الله—؛ لأن وصف إحدى اليدين باليمين كما في الأحاديث يقتضي أن الأخرى ليست يميناً فتكون حينئذٍ شمالاً، وفي بعض الأحاديث تذكر اليمين ويذكر مقابلها : «بيده الأخرى» وهذا يعني أن الأخرى ليست اليمين فتكون هي الشمال كما جاءت اللفظة صريحة عند مسلم .

ويكون مراده صلى الله عليه وسلم في قوله «وَكِلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»: دفع توهم النقص في اليد الأخرى، فلا يتوهم السامع أن يده الشمال أقل قوة من اليمين، بل كلتا يديه يمين مباركة ليس فيهما نقص بوجه من الوجوه كما ذكر ذلك الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله.

وعلى كلٍ فإن الخلاف الذي وقع بين علماء أهل السنة في اليد، هل هي يمين أو شمال؟ لا يعد خلافاً في أصل العقيدة، فعقيدة أهل السنة والجماعة بالاتفاق أن لله جل وعلا يدين كلاهما في غاية الكمال فليست إحداهما أكمل من الأخرى، وإنما كان خلافهم في فهم دلالات النصوص الواردة في صفة اليد، والله أعلم .

النتائج والتوصيات :

في ختام البحث المتعلق بمختلف الحديث عند الشيخ عبدالعزيز بن باز في أحاديث العقيدة توصلنا للنتائج التالية:

أولاً: جواز الرقي إذا كانت من القرآن والسنة وكانت بلغة مفهومة.

ثانياً: أن الطيرة تعد من الشرك، وأما الطيرة المذكورة في الحديث فإنها تلحق من تشاءم بها فقط .

ثالثاً: أن أحاديث نفي العدوى لما كان يعتقد أهل الجاهلية من أن الأمراض كالجرب تعدي بطبعها، وأن من خالط المريض أصابه ما أصاب المريض، وتحمل أحاديث الأمر باجتئاب المجذوم والفرار منه على الاحتياط والأخذ بالأسباب الواقية من المرض.

رابعاً: أن لله جل وعلا يدين كلاهما في الكمال واحدة فليست إحداهما أكمل من الأخرى، وأما من حيث الاسم فتوصف يده سبحانه وتعالى باليمين والشمال، والله أعلم.

(1) السلسلة الصحيحة للألباني (377/7).



وأما التوصيات:

فإني أوصي بالعناية بمختلف الحديث عموماً لما له من أهمية في فهم النصوص والترجيح في الأقوال، كما أوصي بالعناية بتراث الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله وكتبه لما يتميز به الشيخ رحمه الله من علم واسع وفهم سليم على منهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى .

فهرس المراجع

1. القرآن الكريم
2. ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الأولى، 1425هـ-2004م.
3. ابن بطل أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)، شرح صحيح البخاري لابن بطل، ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423 هـ - 2003م.
4. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، رد المحتار على الدر المختار، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412 هـ - 1992م
5. ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، سنن ابن ماجه، ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
6. أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفوط) (المتوفى: 1189هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، ، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: 1414 هـ - 1994م
7. أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: 1353هـ)، تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي، ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
8. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ-1989م.



9. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: 275هـ) سنن أبي داود، ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
10. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، ، الناشر: دار الفكر.
11. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، 1412هـ / 1991م
12. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، المجتبى من السنن السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986.
13. أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ، الناشر: المكتب الإسلامي
14. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
15. أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: 1376هـ)، بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، ، المحقق: عبد الكريم بن رسمي ال دريني، دار النشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى 1422هـ - 2002م.
16. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، المحلى بالآثار، ، الناشر: دار الفكر – بيروت.
17. أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
18. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (المتوفى: 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.



19. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن – الرياض.
20. زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
21. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلافي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، المحقق: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، 1422هـ - 2001م
22. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م
23. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ / 1994م
24. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (المتوفى: 256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
25. محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.
26. محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ)، محاسن التأويل، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.
27. محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: 1057هـ)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، اعتنى بها: خليل مأمون شيجا، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الرابعة، 1425 هـ - 2004 م



28. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
29. منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع، الناشر: دار الكتب العلمية.